جامعة الدول العربية

وتطور العلاقات الأردنية الفلسطينية ١٩٥٠ ــ ١٩٨٤ م

الدكتور / جميل عائد على الجبورى (*)

كان من أبرز النتائج التى تمخضت عنها حرب التحرير الفلسطينية عام ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ ، وقوع فلسطين تحت الاحتلال الاسرائيلى ، باستثناء الضفة الغربية لنهر الأردن ، وقطاع غزة . فالضفة الغربية كانت تحت سيطرة الجيش العراقى باستثناء مدينة القدس الشرقية حيث أنها كانت خاضعة لسيطرة الجيش الأردنى . وتنفيذا لاتفاقية الهدنة الدائمة الموقعة بين الأردن واسرائيل عام ١٩٤٩ ، والتى نصت بنودها على وضع الضفة الغربية لنهر الأردن تحت سيطرة الجيش الأردنى وانسحاب الجيش العراقى منها ، قام الجيش العراقى بتسليم تلك المنطقة الى الجيش الأردنى قبل انسحابه منها عائدا الى العراق ، بينما ظل قطاع غزة منذ احتلاله من قبل الجيش المصرى ابان تلك الحرب تحت سيطرة الجيش المصرى ، وبذلك نجا هذا القطاع من خطر الاحتلال الاسرائيلى له .

ومن الجدير بالذكر أن الجيش العراقى الذى شارك فى حرب تحرير فلسطين فى الجولة الأولى عام ١٩٤٨ تمكن من المحافظة على

(*) أستاذ مساعد التاريخ بكلية التربية ــ جامعة الملك عبد العزيز ــ المدينة المنورة .

المثلث العربى الذى احتله ابان تلك الحرب ، وحمايتـــه من الاحتـــلال الاسرائيلى ، وبذلك حافظت تلك المنطقـــة على عروبتها وطابعها العربى، ولو فعل كل جيش من جيوش الدول العربيـــة التى اشـــتركت فى تلك الحرب مثلما فعل الجيش العراقى وحافظ على الأراضى التى احتلها لتغير الموقف العـــام فى فلسطين ، ولـــكان من المشكوك فيه استمرار وجود دولة اسرائيل كما هى عليه الآن [1] .

بدأت العلاقات الأردنية الفلسطينية ، هذا من ناحية ، والعلاقات الأردنية العربيـــة من ناحية أخرى ، تدخل طورا جديدا ، وذلك عندما أقدمت الأردن على ضم الضفة الغربيـــة لنهر الأردن اليها ، بنـــاء على قرار مؤتمر عرب فلسطين الذى عقد فى مدينـــة أريحا بتاريخ ١٢/١/ ١٩٤٨ ، والقاضى بتوحيد فلسطين وشرق الأردن فى مملـــكة واحدة ، واعلان الملك عبد الله بن الحسين ملكا دستوريا عليها ، وفيما يلى نص القرارات :

« المقرر الأول : لمـــا كانت فلسطين جزءا من سوريا الطبيعية وكان الانتداب الذى فرض عليها بغير رضى من أهلها واســـتمر حتى ١٥/٥/ ١٩٤٨ حائلا دون وصولها الى الاستقلال أو انضمامها الى أحد الأقطار الشقيقة المستقلة ، ولمـــا كان أهل فلسطين اليوم يرون على ضوء الواقع من الأوضـــاع السياسية والعسكرية فى فلسطين أن الوقت قـــد حان للعمل الحاسم لصيانة مستقبلهم وتقرير مصيرهم النهـــائى والاشتراك

---

(١) مذكرات الملك عبد الله ـــ نشر أمين ابو شعر ـــ الطبعة الرابعة ـــ عمان سنة ١٩٦٥ ص ٢٥٠ .

وانظر : مذكرات خالد العظم ـــ الجزء الثانى ـــ الطبعـــة الثانية ـــ الدار المتحدة للتوزيع والنشر ـــ بيروت ـــ سنة١٩٧٣ ـــ ص ٢٥١ـــ٢٥٢ .

وكذا انظر : محمد عزة دروزة ـــ القضـــية الفلسطينيـــة فى مختلف مراحلها ـــ الجزء الثانى ـــ الطبعة الثانية ـــ المـــكتبة العصرية ـــ صيدا ـــ بيروت ـــ سنة ١٩٦٠ ص ٧٧ .

مع البـــلاد العربية المجاورة فى حيـــاة مستقلة حرة ، فان هذا المؤتمر يقرر أن تتألف من فلسطين والمملـــكة الأردنية الهاشمية مملكة واحدة وأن يبايع جلالة الملك عبد الله بن الحسين ملكا دستوريا على فلسطين .

« المقرر الثانى : يشكر المؤتمر الدول العربية على مابذلتـــه من جهود عسكرية وسياســـية لحفظ عروبة فلســـطين ومقدساتهـــا ويحيى جيوشها العربيـــة المرابطة فى مختلف أنحاء البـــلاد ويطلب من الدول العربية أن تتم مهمة التحرير التى أعلنتها عند دخول فلسطين .

« المقرر الثالث : يطلب المؤتمر من دول الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة المبـــادرة الى اتخاذ الوســـائل الفعـــالة لاعادة النازحين من عرب فلسطين الى بلادهم بأقرب وقت ممكن واعطائهم التعويض المالى الـــكافى عما أصابهم من خسائر .

« المقرر الرابع : يقرر المؤتمر أن يرفع قرار المبايعة التى أعلنت بالاجماع فى هـــذا المؤتمر وقرار طلب توحيـــد البلدين الشقيقين الى حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين ، عاهل الأردنية الهاشمية بعد انفضـــاض المؤتمر بلا تراخ وأن يتم تبليغ القرارات بجملتها الى دول الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة والممثلين الســـياسيين فى عمـــان » (٢) .

وقام وفـــد يحمل هذه القرارات الى الملك عبد الله فى قصره فى الشونة فرحب بالوفـــد وبمقررات مؤتمر أريحا ، ثم عرضت على مجلس الوزراء الأردنى الذى عقد بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٧ والذى أصدر بيـــانا جاء فيـــه :

« درس مجلس الوزراء المقررات التى اتخذها المؤتمر الفلسطينى

---

(٢) مجلة شئون فلسطينية ـــ العدد : ٤٠ ـــ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٧٤ ـــ ص ٦٢ ـــ ٦٣ .

العربى الثانى المنعقد فى أريحا يوم ٣٠ من شهر محرم سنة ١٣٦٨ هـ الموافق اليوم الأول من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ فقرر مايلى :

أولا : ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تقدر كل التقدير الرغبة التى أبداها المجتمعون وغالبية أهل فلسطين فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين ونراه متفقا مع أهدافنـــا • وهى ترحب به وتسعى للوصول اليه بالوسائل الدستورية والدولية وتنفيذه فى الوقت المنـــاسب وفيما تقضى به أساليب تقرير المصير •

ثانيا : أخذت الحكومة علما برغبة المؤتمر فى أن تتم الدول العربية مهمة التحرير التى أعلنتها عند دخول فلسطين وهى ترى أن الجهود قد بذلت ولا تزال تبذل لتحقيق الغاية المنشودة ، وتعتقـــد أن من المصلحة الوصول الى حل ملائم لهذه القضية فى أسرع وقت مستطاع •

ثالثا : تشارك الحكومة رغبة المؤتمرين فى السعى لدى هيئة الأمم المتحدة لاعادة اللاجئين الى بلادهم فى أقرب وقت وتعويضهم ماليا ، وهى دائبة فى مسعاها لتنفيذ هذه الرغبة •

رابعا : بالنظر لمـــا لهذا القرار من علاقة بكيان البلاد ومستقبلها ترى الحكومة أن يعرض على مجلس الأمة ليبدى رأيه فيه » •

وعرضت على مجلس الأمة الأردنى فى جلسته المنعقـــدة بتـــاريخ ١٣/١٢/١٩٤٨ ، قرارات مؤتمر أريحا وبيان مجلس الوزراء الأردنى المذكور أعلاه ، وبعد مناقشتها صدر عن مجلس الأمة بيانا جاء فيه :

« ان مجلس الأمة الأردنى يرى فى قرارات مؤتمر أريحـــا فيما يتعلق بتوحيد شرق الأردن وفلســـطين تحت تاج جلالة الملك عبـــد الله مايحقق ويلائم أهداف شرق الأردن التى تتجه نحو توحيد عربى أوسع

نطاقا • وقد رأى مجلس الأمة الأردنى المبادرة بتنفيذ هـذا التوحيد واتخاذ الخطوات الدستورية والدولية اللازمة لتحقيقه » [٣] •

وجاء موقف الدول العربيـة رافضا لتلك القرارات الصـادرة عن مؤتمر أريحـا ، ومستنكرا ومنـددا بموقف حكومة الأردنيـة من تلك المواقف نتيجة طبيعيـة لعلاقات بعض الدول العربية غير الطيبـة مع الأسرة الهاشمية فى الأردن • هـذا بالاضـافة الى أن حكومة عموم فلسطين التى تكونت فى غزة فى سبتمبر سنة١٩٤٨ ، أنكرت على مؤتمر أريحا صفة المتحدث باسم عرب فلسطين [٤] •

الا أن حكومة الأردن لم تعر لاعتراض الدول العربية أى اهتمام ومضت فى سياستها الرامية الى ضم الضفة الغربية الى المملكة الأردنية الهاشمية ، ففى نهـاية عام ١٩٤٩ رتبت جميع الأوضـاع السياسـية والادارية لضم الضـفة الغربيـة الى شرق الأردن وقـد اسـتكملت الاجراءات السياسية فى نهـاية ذلك العـام باعلان حل مجلس النواب الأردنى (بمـوجب ارادة ملـكية فى ١٣/١٢/١٩٤٩) اعتبـارا من ١/١/١٩٥٠ ، وباجراء انتخابات جديدة ، يتاح بموجبها ادخال عنـاصر فلسطينية الى مجلس النواب الأردنى • ولتحقيق هذه الغاية عدل قانون الانتخاب المعمول به فى شرق الأردن بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٩ ، وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على مايلى :

« ينضم الى النواب المعينـة أعدادهم ودوائرهم فى المـادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من قانون الانتخاب لمجلس النواب عشرون نائبا ينتخبون عن المنطقـة الغربية التى تدار من قبل حكومة المملـكة

---

(٣) نفس المصـدر — ص ٦٣ — ٦٤ .

(٤) د. بطرس بطرس غالى — الجامعة العربية وتسوية المنـازعات المحلية — معهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة — سنة ١٩٧٧ — ص ٤٣ .

الأردنية الهاشمية » . وقد أعلن يوم ١٩٥٠/٤/١١ موعدا لاجراء الانتخابات القادمة [٥] .

ردا على موقف الحكومة الأردنية المتعنت تجاه قضية الضم ، والمتحدى للاجماع العربى ، قام مجلس الجامعة العربية فى دور انعقاده العادى الثانى عشر بتوجيه الدعوة الى ممثل حكومة عموم فلسطين للاشتراك فى مناقشات المجلس . وهذه المرة الأولى التى يشترك فيها ممثل عن حكومة عموم فلسطين [٦] . فاستنكرت حكومة الأردن هذه الخطوة نظرا لاعلانها معارضة انشاء مثل هذه الحكومة الفلسطينية ، وذلك على خلاف جميع الدول العربية الأعضاء فى الجامعة والتى اعترفت كلها بتلك الحكومة وكان مقرها فى قطاع غزة .

بدأ مجلس الجامعة العربية بمناقشة قرار الحكومة الأردنية القاضى بضم الضفة الغربية الى الأردن فى جلسته السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٣ ، وذلك بناء على طلب الوفد الفلسطينى ، وبدأ الوفد الفلسطينى بشرح وجهة نظره من تلك المسألة ، وحدد موقف الشعب الفلسطينى منها ، وبعد مناقشة المسألة من كافة جوانبها ، وبناء على توصية اللجنة السياسية ، ازاء تلك المسألة ، وعلى الرغم من اعتراض الوفد الأردنى على مناقشتها ، اتخذ مجلس الجامعة القرار التالى : « نظر المجلس فى موقف الدول العربية من المسألة الفلسطينية فى وضعها الراهن وقرر مايأتى :

أولا : تأكيد القرار الذى اتخذته اللجنة السياسية باجماع الدول الأعضاء فى ١٩٤٨/٤/١٢ وهو القرار الذى ينص على أن دخول

---

(٥) مجلة شؤون فلسطينية — العدد : ٤٠ — المصدر السابق — ص ٧٢ — ٧٣ .

(٦) جامعة الدول العربية — مضابط جلسات دور الاجتماع العادى الثانى عشر لمجلس الجامعة — مضبطة الجلسة الثانية المنعقدة فى ١٩٥٠/٣/٢٧ — ص ٨٦ .

الجيوش العربيـــة فلسطين لانقاذها يجب أن ينظر اليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين ، وأنه بعـــد اتمام تحريرها تسلم الى أصحابها ليحكموها كما يريدون •

ثانيا : اعتبار هذا القرار نافذا ومعبرا عن السياسة الحالية للدول العربية فى هذا الشأن •

ثالثا : اذا أخلت أية دولة من الدول العربيـــة بهـــذا القرار تعتبر ناقضـــة لتعهدها ولأحكام ميثاق جامعة الدول العربيـــة ، وذلك وفقـــا للفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق وللملحق الخاص بفلسطين •

رابعا : عند وقوع هـــذا الاخلال تدعى اللجنة السياسية للاجتماع واتخاذ مايلزم من اجراء وفقا لأحكام الميثاق » (٧) •

الا أن البرلمان الأردنى الجديد المنتخب فى ١١/٤/١٩٥٠ والممثل لشعبى الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن ، قرر فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤/٤/١٩٥٠ قيـــام وحدة بين ضفتى نهر الأردن ، وفيما يلى نص القرار : « تأكيدا لثقة الأمة واعترافا بما لحضرة صـــاحب الجلالة عبد الله بن الحسين ، ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، من فضل الجهـــاد فى سبيل تحقيق الأمانى القومية ، واستنادا الى حق تقرير المصـــير ، والى واقع ضفتى الأردن الشرقيـــة والغربية ، ووحـــدتهما القوميـــة والطبيعية والجغرافية وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوى، يقرر مجلس الأمة الأردنى الممثل للضفتين فى هذا اليوم الواقع فى (٧ رجب سنة ١٣٦٩ الموافق لتاريخ ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٠) ويعلن مايأتى :

أولا : تأييد الوحدة التـــامة بين ضفتى الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما فى دولة واحـــدة هى (المملكة الأردنيـــة الهاشمية) وعلى

---

(٧) نفس المصـــدر ــ مضبطة الجلسة السادسة المنعقدة فى ١٣/٤/ ١٩٥٠ ــ ص ٢٥٨ .

رأسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين المعظم وذلك على أساس الحكم النيابى الدستورى والتساوى فى الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعا .

ثانيا : تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية فى فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة فى نطاق الأمانى القومية والتعاون العربى والعدالة الدولية .

ثالثا : رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمة بهيئتيه : الأعيان والنواب ، الممثل لضفتى الأردن الى حضرة صاحب الجلالة المعظم واعتباره نافذا حال اقترانه بالتصديق الملكى السامى .

رابعا : اعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل المملكة الأردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكى السامى وتبليغه الى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية » [٨].

وأعلن الملك عبد الله فى ذات الوقت — ١٩٥٠/٤/٢٤ — بيانا رسميا باقامة دولة واحدة تحت رئاسته تتكون من ضفتى نهر الأردن . الشرقية والغربية ، على أساس الحكم النيابى والمساواة الكاملة فى الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين [٩] . ويعتبر هذا الاعلان من قبل الملك عبد الله أول تحدى صريح لقرار مجلس الجامعة العربية الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٣ المذكور أعلاه .

وعلى ضوء قرار البرلمان الأردنى ، واعلان الملك عبد الله الصادرين فى ١٩٥٠/٤/٢٤ قامت مصر بدعوة اللجنة السياسية لجامعة الدول

---

(٨) مذكرات الملك عبد الله — المرجع السابق — ص ٢٤٨—٢٤٩ .

(٩) نفس المرجع — ص ٢٤٩ — ٢٥٠ .

العربيـــة الى الاجتماع لنظر هذه المسألة ، اســـتنادا على نص البنـــد الرابع من قرار مجلس الجامعة الصادر فى ١٣/٤/١٩٥٠ .

اجتمعت اللجنة السياسية فى ١١/٥/١٩٥٠ تلبية لدعوة الحكومة المصرية وناقشتمسألة ضم الضفةالغربية لنهر الأردن الى دولة الأردن. وتعارضت آراء المجتمعين حول هذه المسألة . فأعلن « عبدالله الشريقى » وزير خارجية الأردن ومندوبهـــا آنذاك أن بلاده لم تنتهك قرار ١٣/٤/ ١٩٥٠ باجرائها لعملية الضم الاقليمى المـــذكورة ولم تتنكر لالتزاماتها طبقا لأحكام الميثاق . وقال : ان قرار ١٢/٤/١٩٤٨ الذى نص على أن دخول الجيوش العربيـــة الى فلسطين يعد اجراء مؤقتـــا لا يحمل أى معنى للاحتلال أو لتقسيم الأراضى ، لم يعد ذا موضوع نظرا للتطورات التى حدثت فى قضـــية فلسطين ، فتطورات قضـــية فلسطين أفقـــدت القرار الأول للجامعة فى هذا المضمار صلاحيته العملية ، وفرضت وحدة شرق الأردن وفلسطين العربيـــة للاعتبارات الدفاعية والاقتصـــادية ، فضلا عن المطالب الوطنيـــة لممثلى الشعب الفلسطينى بالاتحاد مع مملكة شرق الأردن . واستطرد الشريقى موضحا موقف بلاده من هذه المسألة فقال : يضـــاف الى ماسبق أن الأردن ليست ملتزم قانونا بأحكام قرار ١٣/٤/١٩٥٠ الذى يستند الى قرار ١٢/٤/١٩٤٨ ، مادام قد صوت بالرفض على القرار الثانى . وتمسك الوفد الأردنى بنص المادة الثانية من ميثاق الجامعـــة ، التى تقيم التعاون بين الدول الأعضاء فى الجامعة على أســـاس اختيارى ، وأن ما من دولة عضو يمكن أن تقيد حركتها فى مسألة تمس سيادتها واستقلالها . بينما رأت بقية الدول الأعضـــاء فى الجامعة ، ان المركز القانونى للأراضى الفلسطينية ، ليس مسألة يمكن أن يسويها قرار محدد من الجامعة ، تتوقف فعـــاليته على قبول الدول الأعضـــاء لأحكامه ، بل انه مسألة تتضمن التنسيق فى اطار الجامعـــة العربية ، بين سياسات الدول الأعضـــاء تجاه استقلال العـــالم العربى بصـــفة عامة وأكثر من ذلك ، فان هذه المســـألة يحكمهـــا ملحق خاص

بفلسطين ، وافقت عليه جميع الدول الأعضاء ونص على ضرورة الحفاظ على استقلال فلسطين [١٠] .

وبعد مناقشة المسألة من جميع جوانبها اتخذت اللجنة السياسية باجماع الآراء ما عدا مندوب الأردن القرار التالى :

« بناء على القرار الذى أصدره مجلس الجامعة العربية فى ١٣ نيسان / أبريل ١٩٥٠ ، وبناء على طلب الحكومة المصرية اجتمعت اللجنة السياسية للنظر فى الموقف المترتب على ما أقدمت عليه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية من ضم شرق فلسطين الى أرضها ، وبعد مناقشة الموضوع من جميع نواحيه سجلت اللجنة باجماع الآراء ماعدا المندوب الأردنى ، ان ماوقع من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية هو اخلال بقرار الجامعة المؤرخ فى ١٣ نيسان / أبريل ١٩٥٠ السابق الاشارة اليه ، ثم نظرت اللجنة فى الاجراء الذى يتخذ مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وفقا لأحكام ميثاق الجامعة ، فوافق مندوبو الجمهورية السورية والمملكة السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة المصرية على توصية مجلس الجامعة بفصل المملكة الأردنية من عضوية مجلس الجامعة تطبيقا للفقرة الثانية من المادة الثامنة عشرة من ميثاق الجامعة ، أما مندوبا المملكة العراقية والمملكة المتوكلية فقد طلبا تأجيل الاجتماع حتى يتمكنا من الرجوع الى حكومتيهما فى هذا الشأن، بناء عليه تقرر دعوة مجلس جامعة الدول العربية للاجتماع فى أجل أقصاه يوم الاثنين ١٢ حزيران / يونية ١٩٥٠ لعرض الأمر عليه » [١١]

---

(١٠) جامعة الدول العربية ــ الادارة السياسية ــ محاضر جلسات اللجنة السياسية ــ محضر الجلسة الأولى المنعقدة فى ١١/٥/١٩٥٠ ــ ص ١ ــ ٢٤ .

(١١) نفس المصدر ــ محضر الجلسة الثالثة المنعقدة فى ١٥/٥/١٩٥٠ ــ ص ٦٤ .

وهكذا استطاع المندوب العراقى بموقفه هذا أن يحول دون فصل المملكة الأردنية الهاشمية من عضوية مجلس جامعة الدول العربية، وافساح المجال لبذل المساعى ، بهدف الوصول الى حل يرضى جميع الأطراف المتنازعة فى هذا الأمر .

عقد مجلس الجامعة العربية جلسته السابعة بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٠ تنفيذا لقرار اللجنة السياسية الصادر فى ١٥/٥/١٩٥٠ لبحث قرار الحكومة الأردنية القاضى بضم الضفة الغربية الى شرق الأردن ، وتخلف الأردن عن حضور اجتماعات مجلس الجامعة فى تلك الدورة ، وبعث « عبد الله الشريقى » وزير خارجية الأردن فى ذلك الوقت ببرقية الى مجلس الجامعة العربية أثناء ذلك الاجتماع هذا نصها : « ان الحكومة الأردنية تعتبر ضم الضفة الغربية قرارا نهائيا، بعد تأييد البرلمان الأردنى له ؛ بصرف النظر عن أية تسوية مستقبلة للقضية الفلسطينية ، وان الأردن لن تشترك فى جلسات الدور الحالى لانعقاد مجلس الجامعة ، حتى لا تؤثر فى وفود الدول الأعضاء الأخرى بالجامعة وهى بصدد النظر فى هذا القرار الحيوى بالنسبة لشعب ضفتى الأردن » (١٢) .

وقدم الوفد العراقى خلال هذا الاجتماع صيغة لحل أزمة الضفة الغربية ، فيما يلى نصها : « ان ماقامت به الحكومة الأردنية من توحيد ضفتى الأردن كان لضرورة الدفاع عن المنطقة بأجمعها لأسباب اقتصادية وسياسية وقومية تتصل به مباشرة ؛ ومع ذلك فالحكومة الأردنية تعلن بأن هذا التوحيد سوف لايؤثر بوجه من الوجوه فى التسوية النهائية للقضية الفلسطينية » (١٣) .

كما قدم الوفد اللبنانى صيغة لمعالجة تلك الأزمة هذا نصها :

---

(١٢) نفس المصدر — ص ٢٨٧ .

(١٣) نفس المصدر — ص ٢٩٣ .

« لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة اقليمها تحقيقا لرغائب سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على أساس تجزئتها ، فانها تعتبر أن الجزء الذى ضم الى المملكة الأردنية الهاشمية مازال تابعا للتسوية النهائية ، ينظر فى مصيره مع مصير الجزء الآخر من فلسطين عند تحريره ، وبذلك تكون قد تحققت الأهداف التى سعت اليها الدول العربية فى مقراراتها السابقة الرامية الى حفظ كيان فلسطين فى حدودها قبل العدوان » (١٤).

على ضوء الصيغتين المقدمتين من قبل الوفدين العراقى واللبنانى والمذكورتين أعلاه قرر مجلس الجامعة احالتهما الى اللجنة السياسية لايجاد صيغة نهائية يتفق عليها جميع الأعضاء ، خاصة وأن مصر قد اعتبرت تلك الصيغتين غير كافيتين ، بينما وافق عليها شرق الأردن .

وبناء عليه اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لوضع صيغة مقبولة من الجميع وبعد أن بحث الأعضاء الأزمة من مختلف جوانبها خرجوا بصيغة موحدة عرضت على مجلس الجامعة ، هذا نصها :

« لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة اقليمها تحقيقا لرغبات سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على أساس تجزئتها ، فان المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطينى اليها ، انما هو اجراء اقتضته الضرورات العملية ، وانها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها على أن يكون تابعا للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى بكيانها الذى كانت عليه قبل العدوان ، وعلى أن تقبل فى شأنه ماتقرره بالاجماع دول الجامعة الأخرى ، وبذلك تكون قد تحققت الأهداف التى سعت اليها الدول العربية فى قراراتها السابقة الرامية الى حفظ

---

(١٤) نفس المصدر ونفس الصفحة .

كيان فلسطين قبل العدوان » [١٥] • وقـد وافق المجلس على هـذه الصيغة بالاجماع •

واختتم مجلس الجامعة العربية تلك الاجتماعات بالبلاغ الآتى :

« عقد مجلس جامعة الدول العربيـة جلسـته الثامنـة من دور الانعقاد العـادى الثانى عشر بقصر انطونيوس بالاسكندرية فى الساعة الثانية عشرة من صباح يوم السبت ١٧ يونية ١٩٥٠ برئاسـة فخـامة « توفيق السويدى » رئيس الوفد العراقى • وقـد وافق المجلس على ماقررته اللجنـة السياسية خاصا بمسألة المملـكة الأردنية الهاشمية ، وقـد اختتمت الجلسة فى الساعة الواحدة والنصف تماما على أن تظل الدورة مفتوحة » [١٦] •

وهكـذا انفض المجلس بدون نتيجـة • وبذلك نجح العراق فى الحيلولة دون فصل الأردن من عضـوية مجلس الجامعة العربية ، كما حال دون امكانية توقيع أية عقوبة ضده وذلك من خلال موقفـه داخل مجلس الجامعة • وقد أدى موقف العراق المؤيد للأردن ، وموقف اليمن المعـارض لطرد الأردن من الجامعـة ، الى شل وتقييـد حركة مجلس الجامعة ومنعه من اتخاذ الاجراءات اللازمة ضد دولة عضو فيه خرجت على ميثاق الجامعـة ، الا أن نجاح الوساطة العراقيـة اللبنانية فى انهـاء تلك الأزمة ، أنقـذ الموقف ، وأخـرج الأطراف المعنيـة من مأزق حرج •

ولا شك أن السبب الحقيقى الذى يستتر خلف هـذا التحول فى منهاج الجامعة العربيـة فى معالجة الأزمة ، انما يكمن فى رغبة الجامعة فى الحفاظ على الوحدة بين الدول الأعضـاء فى نطاقهـا ، هـذا من

---

(١٥) نفس المصدر ـ مضبطة الجلسة الثامنة المنعقـدة فى ١٧/٦/ ١٩٥٠ ـ ص ٢٩٤ •

(١٦) نفس المصـدر ـ ص ٣٠٩ •

ناحية ، وتفادى أى انشقاق محتمل بين أعضـائها بسبب موقف حكومة الأردن من ضم الضـفة الغربيـة من ناحيـة ثانية [١٧] . وخوفهـا من أن يدفع هـذا الانشقاق المحور العراقى ـ الأردنى الى العمل على تحقيق أحـد المشروعين « سوريا الـكبرى » أو الاتحاد « العراقى ـ السورى » سواء كان هـذا العمل عن طريق الاقنـاع أو اسـتخدام القوة . هذا من ناحية ثالثة [١٨] .

وهكذا وقفت تلك الأزمة عند هذا الحد ،ولم تبحث بعد ذلك لا فى مجلس الجامعة ولا فى اللجنـة السياسية ، ولم تطرح مرة ثانيـة من قبل أية دولة من دول الجامعة العربيـة ، وبالتـالى انتهت تلك الأزمة بتسليم دول الجامعة بالأمر الواقع ، وبذلك ضمت الضفة الغربيـة الى المملـكة الأردنية الهاشمية .

منذ انعقاد مؤتمر أريحـا فى ١٩٤٨/١٢/١ ، والذى انضـمت بموجبه الضفة الغربيـة الى شرق الأردن لتتكون من وحـدة الضفتين المملـكة الأردنية الهاشمية ، منذ ذلك التاريخ وحتى الوقت الحاضر ، مرت العـلاقات بين الأردن والضفة الغربيـة بعدة مراحل ، أثرت فيها التطورات والأحداث العربيـة والدولية ، واعترتها أحيـانا الأزمات ، وخاصـة بعد قيـام منظمة التحرير الفلسطينية وفقا لمـا قرره مؤتمر

---

(١٧) د. بطرس بطرس غالى ـ الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ الطبعة الاولى ـ القاهرة ـ سنة ١٩٧٧ ـ ص ٥٢ .

(١٨) مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثـانى ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٢٥٣ .

القمة العربى الأول الذى عقـد فى الفترة من ١٣ — ١٦/١/١٩٦٤[١٩] وفى ذلك الحين رأت الحكومة الأردنيـة أن هذا سـيؤدى الى ظهور الخـلافات بينها وبين المنظمة حول تمثيل أبنـاء فلسطين وولائهم على المستويين العربى والدولى • فقد كانت الحكومة الأردنية وما زالت هى صـاحبة السيادة القانونية على الضفة الغربيـة ، وهذا يفرض عليها تمثيلها فى المحافل الدوليـة • وفى نفس الوقت فان منظمـة التحرير الفلسطينية ، أصبحت منذ قيـامها ، تعبر عن آمال الشعب الفلسطينى وتطلعاته الوطنيـة نحو تحرير أراضيه وتحرير ارادته ، وتقرير مصيره بنفسه • وحظيت منظمة التحرير الفلسطينية على اعتراف وتأييد الغالبية العظمى من الدول العربيـة ، وعطف وتأييد عدد من دول العالم • وظلت العـلاقات بين الحكومة الأردنيـة والمنظمة تتسم بالحذر والترقب الى أن وقعت بينهما الأزمة الأولى فى سنة ١٩٦٦ ، وذلك حول أوجه تنظيم نشاط المنظمة بين أبنـاء فلسطين فى الضفة الغربية والشرقية • فقـد اعتبرت الحكومة الأردنية أن أمثـال ذلك النشاط ، وخاصة مايتعلق منه بالنواحى العسكرية يمس سيادة الدولة ، ويعرضها للأخطار الخارجية ، وفى مقدمتها احتمال قيـام اسرائيل بعـدوان واسع على الأردن ضد مراكز تدريب الفلسطينيين على حمل السلاح ، هذا فى الوقت الذى لم تكتمل فيـه الاستعدادات العربيـة آنذاك لحماية مشاريع تحويل مياه

---

(١٩) وقد صـدر بيان عن ملوك ورؤساء الدول العربية تضمن مايلى: « ان مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية .. قياما بواجب الدفاع المشترك وايمـانا بحق الشـعب الفلسطينى المقـدس فى تقـرير مصيره والتحرر من الاستعمار الصهيونى لوطنـه .. قـد اتخذ القرارات العملية اللازمة لانقـاء الخطر الصهيونى الماثل سواء فى الميدان الدفاعى او الميدان الفنى او ميدان تنظيم الشعب الفلسطينى وتمكينه من القيام بدوره فى تحرير وطنه وتقرير مصيره » انظر ذلك فى : مجلة شؤون فلسطينية العـدد ١٥ تشرين الثانى / نوفمبر سنة ١٩٧٢ — ص ٢٣ .

نهر الأردن ، ولم تولد القوة العسكرية العربيـــة الموحدة التى تستطيع أن تردع أى محاولة من جانب اسرائيل للاعتداء على الأردن [٣٠] .

ولا شك أن وجهة نظر الحكومة الأردنيـــة فى تلك المرحـــلة كانت مدركة لعواقب الأمور التى يمكن أن تترتب على الاسراع والاندفاع فى تحويل المنظمة الى منظمة عسكرية وخاصة ان الأوضاع العربية حينذاك كانت تعانى من الاضطراب وعدم الاستقرار بسبب النزاعات التى كانت قائمة بين الدول العربية بعضها مع البعض الآخر ، هذه النزاعات التى حالت دون تحقيق تضامن عربى قوى وحقيقى [٣١] .

غير أن المنظمة رأت غير ذلك ، وطالبت بتـــدريب الفلسطينيين ، وتكوين تنظيم شعبى يربطهم بالمنظمة ، واندفعت الى حد المطالبة ببدء معركة التحرير ، وهذا فى المعايير الوطنيـــة ، حق من حقوقها ، اذ أنه من واجب الشعوب أن تستخدم كافة الوسائل المادية والمعنوية من أجل تحرير أراضيها وتحقيق حريتهـــا ، وتقرير مصـــيرها بنفسها . غير أن المعايير الوطنيـــة فى الحقيقة والواقع لا تعمل فى فراغ ، أو بمعزل عن التطورات والأحداث ، بل هى مرتبطة بالمعايير القومية والدولية ، هذه بصورة عامة ، والوضع كان أشد تعقيدا بالنسبة للقضية الفلسطينية ولا داعى لتكرار التفاصيل المـــذكورة فى الـــكتب والمقالات والبحوث حول هذا الموضوع فالمشكلة الفلسطينية منذ نشأتهـــا كانت تطوراتهـــا شديدة الارتبـــاط بالوضـــع العربى والتوازن الدولى ، وحسن النيـــة وصـــدق الشعور الوطنى ، والتضامن القومى ، ليس كل شىء فى مجال حلها ومواجهتها ، بل لابد من اعتبار العوامل الأخرى ، وأخذ الحسابات الدقيقة ، واعداد القوى اللازمة لذلك .

---

(٣٠) المصـــدر نفسه ـــ ص ٢٤ ، ٢٩ .

(٣١) مجلة شؤون فلسطينية ـــ العدد : ٤١/٤٢ كانون الثانى/شباط سنة ١٩٧٥ ـــ ص ٢١١ .

ولـكن الأحداث سرعان ماتطورت وسبقت الخلافات بين المنظمة والأردن ، وأوجدت ظروف جـديدة تماما ، نعنى بهذه الأحداث وقوع العـدوان الاسرائيلى على البـلاد العربية فى ٥ يونية سنة ١٩٦٧ ، هذا العدوان الذى كان من أخطر نتائجه وقوع الضـفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلى ، وكذلك وقوع سيناء وقطاع غزة والجولان تحت هـذا الاحتلال (٢٢) ونتيجة لذلك فقـد تغيرت العـلاقات بين مختلف الأطراف العربيـة ، ونشأت قوى جديدة ومر التضـامن العربى تحت وطأة الظروف التى كانت قائمة مرحلة أقوى مما كان عليـه من قبـل ، وأصبح على العرب أن يقفوا وقفـة تاريخية صـادقة تكسبهم القدرة على الدفاع عن أنفسـهم وعن حقوقهم ، وتؤهلهم لتحـرير أراضيهم المحتلة الجديدة وفى نفس الوقت تكسبهم ثقة واحترام العالم .

وفى ظل هذه الظروف المستجدة آنذاك ، تأجلت وجمدت الخلافات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ووجهت كافة الجهود لمقـاومة الاحتلال الاسرائيلى ومحاولة المحافظـة على عروبة هـذه الأراضى ، ومساعدة السكان فيهـا على الصمود ، ومقاومة وسائل الاحتـلال فى تهويدها ، ومحاولته تفريغها من أصحابها الشرعيين .

ولا شـك أن هـذه المرحلة كانت من المراحل المضـيئة فى تاريخ التضامن العربى . وفى ظل الظروف التى سبق ذكرها ، والتى تمخضت عن الاحتلال الاسرائيلى ، نشطت فصـائل المقـاومة الفلسطينية على اختلاف اتجاهاتها ونزعاتهـا السياسـية والأيديولوجيـة ، وكثفت من عملياتها العسكرية ضـد القوات الاسرائيلية فى جميع أنحاء فلسطين ، وأبدى السكان العرب روح عالية من الصمود والـكفاح والمقـاومة ، شهدت بها الصحافة العالمية وأجهزة الاعلام . وفى الحقيقة فقد فتحت

---

(٢٢) انظر تفاصيل ذلك فى : جميل عائد الجبورى ـ الحرب الوقائية فى استراتيجية اسرائيل العسكرية ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ـ سنة ١٩٧٧ ـ ص ١٩٩ ـ ٢١٤ .

الأردن أبوابهـا للمقـاومة كما فتحت حدودها وقدمت ماتستطيع من مساعدات مادية ومعنوية وعسكرية أيضا ، وكانت معركة الكرامة التى وقعت فى مارس سنة ١٩٦٨ ، خير دليل على التضامن والتـلاحم بين فصائل المقـاومة ، والجيش الأردنى • ولـكن غياب التنسيق والتخطيط والتفاهم والاحترام المتبادل بين فصائل المقاومة الفلسطينية ، والحكومة الأردنيـة ، سرعان ما أدى الى سـوء التفـاهم بينهما والى الشـك والريبة ، ثم تطور كل ذلك الى أزمات متتابعة انتهت الى أزمة سبتمبر عام ١٩٧٠ ، التى وقع فيهـا القتال بين الجيش الأردنى ، وبين فصائل المقاومة المختلفة •

وهكذا وصلت العلاقات بين الحكومة الأردنية وبين منظمة التحرير الفلسطينية الى أدنى مستوى لها ، بل الى الصراع الدامى المرير بسبب أزمة سبتمبر المـذكورة • وكانت النتـائج التى ترتبت على هذه الأزمة، مضرة كثيرا بالقضـية الفلسطينية ، وبالحقوق العربيـة عموما وحجتها القوية فى ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الأراضى المحتلة بـدون قيـد أو شرط • وبعـد تلك الأزمة أصـبح تمثيل الأردن للفلسطينيين وللضـفة الغربية يلاقى الشكوك فى المحـافل الدولية ، وهذا زاد من صعوبة ايجاد الجهة الشرعيـة التى يحق لها أن تمثل الشعب الفلسطينى وبالتالى زاد من تعقيد الأمور بالنسبة لجهود السلام التى كانت تبـذل آنذاك وحدثت تغييرات فى المواقف العربيـة والدولية ازاء أزمة الشرق الأوسـط أثرت بدورها على موقف كل من الأردن ومنظمـة التحـرير الفلسطينية • وخرجت المنظمـة بكل مؤسساتها السياسـية والعسكرية من الأردن ، وتجمد بل توقف نشاطها العسكرى عبر الحدود الأردنية، وأصبحت العلاقات الأردنية الفلسطينيـة فى توتر مستمر ، وانعـدم التفاهم بينهما [٢٣] • ولـكن لاحقيقة هـذا لم يؤثر على موقف الأردن

---

(٢٣) مجلة شؤون فلسطينية — العدد : ٤٢/٤١ — المصدر السابق — ص ٢١٥ — ٢١٦ •

من المطالبـــة بحقوق السيادة القانونية على الضفة الغربية • ويعد ذلك تطورا هاما ، وذلك عندما نشبت الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة فى ١٩٧٣/١٠/٦ ، وتمكنت الدول العربيـــة من انزال هزيمـــة عســـكرية باسرائيـــل وجيشـــها على ضـــفة قنـــاة الســـويس ، وفى مرتفعـــات الجولان [٢٤] ، وأصبحت المبادرة السياسية بين الدول العربية التى كانت تتكلم آنذاك بمنطق الفعل على القول والتصريحـــات وحسب ، وبدأت مساعى السلام من جديد على ضوء النتـــائج التى تمخضت عنها الحرب المـــذكورة • وبقيت العقـــدة الوحيدة تعيق هذه المساعى ونعنى بهـــا الجهة التى يحق لها أن تمثل الشـــعب الفلسطينى فى تلك المباحثـــات فالأردن كما قلنـــا له حقوق السيادة القانونية على الضفة الغربيـــة ، وحتى يصبح أكثر قـــدرة على ذلك عرض مشروع المملكة المتحدة [٢٥]، بحيث يقوم اتحاد فيـــدرالى بين الضفة الغربيـــة وقطاع غزة من جهة، والأردن من جهة أخرى ، غير أن هـــذا المشروع لم يلق قبولا فى حينه، ولا تأييدا من جانب الدول العربيـــة ، وكان نصيبه الرفض التام من جانب منظمة التحرير الفلسطينية •

وفى تقييمنا لتلك المواقف فى ذلك الوقت ، نؤكد أن الانفعال هو الذى سيطر عليها ، ولم تأت عن دراسة وروية وتخطيط وبعد نظر ، ولو استطاع العرب أن يدركوا حرج الموقف الذى يمرون به لساعدوا على توحيد جهود الأردن ومنظمة التحرير من أجل المطالبـــة بالحقوق المشروعة واسترجاع الأراضى المحتلة ، ومواجهة المحافل الدولية بوجهة نظر واحدة وموقف واحد ، وهذا بالطبع لم يحدث ، بل حدث العكس ، فقد قرر مؤتمر القمةالعربى السابع الذى عقد فى مدينة الرباط بالمغرب فى الفترة الواقعة بين ٢٦ و ١٩٧٤/١٠/٢٩ ، على : « تأكيد حق الشعب

---

(٢٤) انظر تفاصيل ذلك فى : جميل عائد الجبورى ـــ الحرب الوقائية فى استراتيجية اسرائيل العسكرية ـــ المصدر السابق ـــ ص ٢١٥ـــ٢٤٠ .

(٢٥) مجلة السياسة الدولية ـــ العدد : ٧١ كانون الثانى / ينـــاير سنة ١٩٨٣ ص ٥٥ .

الفلسطينى فى اقامة السلطة الوطنيـــة المستقلة بقيـــادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعى الوحيد الشعب الفلسطينى على أية أرض فلسطينية يتم تحـــريرها » [٣٦] • وفى سبتمبر من عام ١٩٧٦ م قبلت منظمة التحرير عضوا كامل العضوية فى جامعة الدول العربية[٣٧] • وهذا بالطبع أدى الى استمرار ازدواجية التمثيل بين الأردن والمنظمة ، وجعل اسرائيل ترفض رفضا مطلقـــا الاعتراف بمنظمة التحرير وحقوق الشعب الفلسطينى ، بل ورفضت أيضـــا حق الأردن بالمطالبة بالعودة الى الضفة الغربيـــة • ولا شك أن منظمة التحرير قـــد لاقت اعترافا دوليا كبيرا ، وقبلت عضوا مراقبا فى هيئـــة الأمم المتحـــدة ، وجميع المنظمات الدولية المتخصصة ، وفى مؤتمر دول عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامى [٣٨] ، واعترفت بهـــا معظم دول العالم ، وأصبح لها شخصية دولية ، وتمثيل دبلوماسى فى عدد غير قليل من دول العالم ، فى آسيا وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، ودول الـــكتلة الشرقية • ولـــكن مساعى السلام ازدادت تعقيـــدا بعد اتفاقية « كامب ديفيد » وتوقيع اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل فى سنة ١٩٧٩ نظرا لاختلاف وجهات نظر العرب بشدة حول أساليب التعامل مع اسرائيل وعـــدم القـــدرة على التنسيق بين القوى العربية لمواجهة مشكلات الصراع العربى الاسرائيلى وأصرت اسرائيل على أن تطالب بقية الدول العربية وعلى رأسها الأردن بالدخول فى مفاوضات معها كى تحل مشاكلها معها •

وضعف مركز منظمة التحرير الفلسطينية أثر الحرب التى شنتها اسرائيل على قواتها فى لبنـــان فى ١٩٨٣/٦/٦ ، وما وقع من خلافات

---

(٣٦) مجلة شؤون فلسطينية ـــ العدد : ٤٢/٤١ ـــ المصدر السابق ـــ ص ٧٢ •

(٣٧) مجلة شؤون عربية ـــ العـــدد : ٢٥ آذار / مارس سنة ١٩٨٣ ـــ ص ١٤٣ •

(٣٨) مجلة شؤون فلسطينية ـــ العدد : ٤٢/٤١ ـــ المصدر السابق ـــ ص ٦١ ـــ ٧٢ •

داخل المنظمة بعد ذلك • كل هذه التطورات أضعف مركز المنظمة عربيا ودوليا ، وأصبح الخيار واضحا اما أن تبقى الأمور على ماهى عليه فى الأراضى المحتلة وهى الضفة الغربية وقطاع غزة على وجه الخصوص ، واما أن يقوم تفاهم بين منظمة التحرير والأردن لتوحيد الجهود المشتركة لمواجهة التعنت الاسرائيلى (٣٩) ، وهذا فى الحقيقة يمثل الاتجاه الصحيح والواقعى والقانونى فى آن واحد ، اذ لابد من جهة دولية معترف بها تتولى مواجهة اسرائيل دوبلوماسيا وسياسيا، وتتولى الدفاع عن الحقوق العربية ، وهذا لا يمكن تحقيقه الا أن يكون هناك تنسيق بين الأردن والمنظمة وأن يتولى الأردن تمثيل الشعب الفلسطينى وذلك حتى تستطيع كسب الوقت ، وايقاف عملية تهويد الأراضى المحتلة • وفى نفس الوقت يمثل الفلسطينيين تمثيلا صحيحا فى مفاوضات السلام من خلال الحكومة الأردنية وبالفعل هناك جهود مشتركة ، ومباحثات بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية لحل هذه المشكلة وتوحيد الجهود ، وفعلا قامت الحكومة الأردنية باعادة البرلمان الأردنى الذى كان يضم ممثلين عن الضفة الغربية ، وكذلك مجلس الأعيان ، وأصبح الأردن قادرا على مواجهة ادعاءات اسرائيل القائلة بأنه لا يمثل الفلسطينيين ، ولابد من اعادة تقييم العلاقات الأردنية الفلسطينية من جديد بأسلوب علمى ، ومنطق قومى لخدمة المصالح المشتركة وفى مقدمتها المصلحة العربية العليا فى تحرير الأراضى المحتلة •

وقد حصل هذا الاتجاه على دفعة قوية بعد التقارب الأردنى — المصرى ، ويسير حاليا بخطى حثيثة نحو اقامة نوع من الحوار بين ممثلى الأردن والفلسطينيين من جهة وحكومة الولايات المتحدة من جهة أخرى ذلك الحوار الذى بدأ يأخذ طريقه الى الواقع رغم المعارضة الاسرائيلية الشديدة له •

---

(٣٩) انظر تفاصيل التحرك السياسى للحكم الأردنى ازاء مستقبل الضفة الغربية — مجلة شؤون فلسطينية — العدد : ٣٧ ابريل / سبتمبر سنة ١٩٧٤ — ص ٤٦ — ٦٧ .